

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

كلمة السيد الوزير

بمناسبة حفل التوقيع على عقود تمويل المشاريع في إطار "صندوق
الدعم لتشجيع تمثيلية النساء"

27 أبريل 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السيدة الوزيرة، حضرات السادة الوزراء المحترمين؛
حضرات السادة الولاة و العمال و السيدة العامل و السادة المدراء المركزيين؛
حضرات السيدات و السادة ممثلي الأحزاب و الهيآت السياسية و الجمعيات الوطنية؛
حضرات السيدات و السادة أعضاء اللجنة المكلفة بلقترح البرامج الهادفة إلى تقوية قدرات النساء التمثيلية؛
حضرات السيدات و السادة؛

أَعْظُمُ هذه المناسبة لأعبر لكم عن سعادتي البالغة لتواجدي معكم صحبة زملائي السيدة و السادة الوزراء في هذا الحفل الذي نعطي من خلاله الانطلاقة الفعلية للعمل بصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء الذي بادرت حكومة صاحب الجلالة بإحداثه تفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله و نصره و الرامية إلى الرفع من مستوى حضور المرأة المغربية في مجال العمل السياسي و من الـ مشاركة في تسيير الشأن المحلي و الوطني لبلادنا .

و نذكر هنا أنه و بمجرد صدور النصوص التطبيقية ، أشرفت بتاريخ 27 مارس 2009 على تنصيب لجنة تتولى مهمة اقتراح البرامج و انتقاء المشاريع الهادفة إلى تقوية قدرات النساء التمثيلية و الأنشطة المتعلقة بها. و قد روعي في تركيبة هذه اللجنة ضمان توازنات تمثيلية الأطراف الأساسية الفاعلة من أحزاب سياسية و قطاعات حكومية و كذا فعاليات المجتمع الـ مدني. كما عمدت وزارة الداخلية على إحداث موقع إلكتروني خاص بصندوق الدعم يمكن زواره من الحصول على كل المعلومات الضرورية للتعرف على أهدافه و برامجه و سبل المشاركة في تحقيقها.

اليوم نجتمع للتوقيع على أولى الاتفاقيات المتعلقة بتحويل المشاريع في إطار صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء و إعطاء الانطلاقة الفعلية للأنشطة المبرمجة في ظروف تستقبل فيها المملكة الانتخابات الجماعية التي نستشرف من خلالها حضورا وازنا و فاعلا للمرأة بها، ترشيحا و تصويتا.

وقبل استعراض الحصيلة الأولية لعملية طلب الدعم، أود أن أشيد بللمناخ الجيد و الجاد الذي طبع عمل اللجنة حيث أبان كل أعضائها عن روح عالية من المسؤولية و الـ موضوعية و استقلالية القرار .

وقد انكبت اللجنة مباشرة بعد تنصيبها على تحديد منهجية عملها و آليات اشتغالها. كما وضعت دليلا لمساطر طلب المشاريع تضمن جملة من المعايير الموضوعية تم، على سبيل المثال لا الحصر، الجانب الكيفي و الـ الوقوع المنتظر للأنشطة المقترحة، و كذا عدد الفئات المستهدفة و الإشعاع الجغرافي للمشاريع.

و أود بهذه المناسبة أن أنوه بالعمل الجبار و الـ مجهودات الكبيرة التي قامت بها هذه اللجنة في ظرف و جيز شاكرا كافة أعضائها، لـم أبانت عنه من مسؤولية و كفاءة عالية .

وبغية ضمان مشاركة واسعة في عملية طلب المشاريع خاصة من طرف الجمعيات، لم تدخر اللجنة جهدا لاستعمال كل الوسائل المتاحة للتواصل وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الفعاليات للمشاركة والاستفادة من الدعم.

وعلى إثر العملية الأولى لطلب الـ مشاريع، توصلت اللجنة بـ 65 طلب دعم، منها 11 تخص الأحزاب والهيئات السياسية و 10 مقدمة من طرف الجمعيات الوطنية و 44 من طرف الجمعيات الـمحلية . ونظرا للعدد الهام لطلبات الدعم، ارتأت اللجنة دراسة هذه المشاريع على مرحلتين : الأحزاب والهيئات السياسية و الجمعيات الوطنية في مرحلة أولى، و البت في باقي طلبات الدعم خلال بداية شهر ماي في مرحلة ثانية.

وبعد دراسة طلبات الدعم وفق المعايير التي حددتها اللجنة، عرضت هذه الأخيرة بإجماع أعضائها اقتراح 14 مشروعا للاستفادة من التمويل في إطار صندوق الدعم حظيت كلها بموافقتي. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع حوالي 5 ملايين درهم يساهم صندوق الدعم في تمويل نصفها، يصرف على دفعتين. وتتوزع هذه المشاريع ذات الجودة العالية على النحو التالي:

- 9 مشاريع مقترحة من طرف الأحزاب والهيئات السياسية؛
- 5 مشاريع مقترحة من طرف الجمعيات الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ و أشكر حاملي الـ مشاريع على اهتمامهم الكبير و على ما أبدوه من تجاوب و تفاعل مع هذه العملية، مما سيمكننا لا محالة من تحقيق الأهداف الـمسطرة لصندوق الدعم. غير أن بلوغ هذه الأهداف يبقى رهينا بمدى التزام حاملي المشاريع بمبادئ حسن التدبير و الشفافية و تخصيص الدعم المالي للدولة للغاية الـمسطرة للمشاريع. وللإشارة فإن هذه الـمشاريع تبقى خاضعة من حيث المبدأ لعمليات الإفتتاح والتدقيق المالي أثناء وبعد إنجازها طبقا لما تنص عليه القوانين والأنظمة الجاري بها العمل. وستلجأ الدولة كلما دعت الضرورة لتفعيل آليات المراقبة المالية.

في الأخير لا بد من التذكير أن هذه العملية تتسم بطابع الاستمرارية، لدى أدع و كافة الفعاليات العاملة في هذا الميدان لأن تبادر بتقديم مشاريع ذات جودة تستجيب والغايات المحددة لـ صندوق الدعم في إطار طلبات المشاريع الـمقبلة. أما بالنسبة لحاملي المشاريع التي لم تحض بـ موافقة اللجنة، فإني أدعوهم لمعاودة المشاركة في المراحل المقبلة لهذه العملية.

و في الختام، لا يسعني إلا أن أنوه بهذا الحدث، لما يكتسبه من أهمية بالغة كخطوة إضافية في سبيل النهوض بأوضاع المرأة المغربية حتى تتبوأ المكانة التي يريدها لها فائدنا الهمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته